

مَنْهَى الدَّلِيلِ

فِي

تَوْضِيحِ الْكُفَايَةِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهَ الْمَحَقِّقَ

سَيِّمَاحَةَ آيَةِ اللَّهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ عَفْوُ الْجَزَائِرِيِّ الْمُرْجِيَّ رَحِمَهُ

إِعْدَادَ

مُحَمَّدَ عَلِيَّ الْمَوْسَوِيِّ الْمُرْجِيَّ

الْجُزْءُ السَّادِسُ

شابك دوره: X - ٣٦ - ٧٩١١ - ٩٦٤
شابك جلد ٦: ١ - ٠٤ - ٧٩١١ - ٩٦٤



منتهى الدراية
في توضيح الكفاية
ج (٦)

- تأليف: الفقيه المحقق السيد محمد جعفر المروّج شيرازي
- إعداد وتحقيق: محمد علي الموسوي المروّج
- الناشر: نشر الفقهية
- الطبعة المحققة: الأولى
- الكمية: ١٠٠٠
- المطبعة: ستاره
- تاريخ النشر: جمادي الأولى / ١٤٢٧

« حقوق الطبع والنشر محفوظة ومسجلة للمحقق »

« نشر الفقهية » - قم

مركز التوزيع: نشر ذوي القربى، قم - شارع ارم - قيصريّة القدس، الهاتف: ٧٧٤٤٦٦٣

الخاصة وفيها أمران :

- الأمر الأول: الظن في الأمور الاعتقادية ٥
- عدم اعتبار الظن في الاعتقادات ٩
- وجوب تحصيل العلم ببعض الأمور الاعتقادية ١٠
- وجوب المعرفة فطري غيري ١٨
- حكم العاجز عن تحصيل المعرفة ١٨
- مرجعية البراءة فيما شك في وجوب معرفته ٢١
- عدم جواز الاقتصار بالظن فيما حكم العقل بلزوم معرفته ٢٥
- وجود القاصر عن تحصيل العلم بأصول الدين ٢٦
- الأمر الثاني: جبر السند والدلالة بالظن غير المعتبر ٣٥
- عدم جبر ضعف السند والدلالة بالظن غير المعتبر ٤٠
- كلام الشيخ في الترجيح بالظن غير المعتبر بمناط الأقربية ٤٨
- الجبر والوهن والترجيح بمثل القياس ٥٢
- حرمة الاعتماد على القياس مطلقاً ٥٦

المقصد السابع في الأصول العملية

- الاعتذار عن عدم التعرض لأصالة الطهارة ٦١
- تحديد مجاري الأصول ٦٥
- المختار في ضبط مجاري الأصول ٧٢

٥٩٨	 منتهى الدراية / ج ٦
٧٤	 فصل في أصالة البراءة
٧٨	 الاستدلال بالكتاب
٨٥	 الإشكال على مناقشة المصنف في دلالة آية نفي التعذيب
٨٨	 توضيح المباحث المرتبطة بالآية
٨٨	 أ: استدلال المحدثين على نفي الملازمة بين حكمي العقل والشرع
٨٨	 ب: جمع الفاضل التوفي بين الاستدلال بها على البراءة وردّ المحدثين
٨٩	 ج: إيراد المحقق القمي على الفاضل التوفي في الجمع بين الأمرين
٨٩	 د: إيراد صاحب الفصول على المحقق القمي
٩٠	 عدم صحة الاستدلال بالآية على البراءة
٩٢	 الاستدلال بالسنة
٩٢	 الأول: حديث الرفع
٩٢	 سند حديث الرفع
٩٥	 عدم ابتناء توثيق العلامة على أصالة العدالة
٩٨	 الأقوى اعتبار روايات أحمد بن محمد بن يحيى العطار
٩٩	 تقريب الاستدلال بحديث الرفع
١٠٤	 كلام سيدنا الأستاذ من كون الرفع واقعياً، والنّظر فيه
١٠٧	 الإشكال على رفع المؤاخذه والجواب عنه
١١٠	 كلام المحقق الاصفهاني في جعل إيجاب الاحتياط من آثار التكليف
١١٦	 عدم الحاجة إلى تقدير المؤاخذه وغيرها في « ما لا يعلمون »
١١٩	 طرق تعميم الموصول للشبهة الموضوعية والحكمية
١٢١	 لا حاجة إلى تقدير المؤاخذه في سائر الفقرات
١٢٥	 المرفوع في غير « ما لا يعلمون » الأثر المترتب على الفعل بعنوانه الأوّل

الفهرس	٥٩٩
اقتضاء الملاك لإيجاب التحفظ والاحتياط	١٢٩
التعرض لمباحث تتعلق بحديث الرفع	١٣١
١ - قابلية عموم الحديث وإطلاقه للتخصيص والتقيد	١٣١
٢ - الرفع في غير « ما لا يعلمون » واقعي	١٣١
٣ - تصحيح العبادة الفارقة لجزء أو شرط بالحديث	١٣٣
إشكالات المحقق النائي والجواب عنها	١٣٣
٤ - حكومة حديث الرفع على أدلة الأحكام الأولية	١٣٧
٥ - أجزاء العبادة التي اضطر إلى ترك بعض أجزائها	١٤٠
جريان حديث الرفع في التكاليف الضمنية والاستقلالية	١٤٢
كلام شيخنا المحقق العراقي والتظرف فيه	١٤٣
٦ - المرفوع بالحديث هو الإلزام لا الملاك	١٤٦
٧ - المرفوع هو الحكم المترتب على خصوص فعل المكلف	١٤٨
٨ - اختصاص الحديث بالتكاليف الإلزامية	١٤٩
استطراد حول المرفوع في الطيرة والحمد والوسوسة	١٥٠
الحديث الثاني: حديث الحجب	١٥١
الحديث الثالث: حديث الحل	١٥٦
الإشكال في الاستدلال بحديث الحل	١٥٨
تقريب الاستدلال برواية مسعدة	١٦١
التوفيق بين الصدر الأمثلة المذكورة في الرواية	١٦١
القرائن الدالة على اختصاص الرواية بالشبهة الموضوعية	١٦٥
ظهور « البينة » في شهادة العدلين، لا معناها اللغوي	١٦٦
تعميم مفاد الحديث للشبهة الوجوبية	١٥٩
الحديث الرابع: حديث السعة	١٧٢

٦٠٠	 منتهى الدراية / ج٦
١٧٧	مناقشة الشيخ في دلالة الحديث وجواب المصنف عنه
١٨٢	الحديث الخامس: مرسله الصدوق
١٨٢	إشكال المصنف على استدلال الشيخ بالمرسلة
١٨٧	استظهار المحقق العراقي من المرسلة
١٨٩	كلمات المحقق الاصفهاني حول المرسلة
١٩٩	توقف الاستدلال بالمرسلة على كون الورود بمعنى الوصول
٢٠٧	الاستدلال بالإجماع على البراءة
٢٠٧	الخدشة في الإجماع صغيراً وكبيراً
٢١٣	الاستدلال بالعقل على البراءة
٢١٦	عدم جريان قاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل في الشبهة البدوية
٢٢٤	عدم كون وجوب الدفع حكماً شرعياً بأقسامه
٢٢٦	المناقشة في كلام الشيخ من جعل وجوب الدفع حكماً ظاهرياً
٢٣٠	وجوب الدفع حكم إرشادي ومناقشة المحقق الاصفهاني فيه
٢٣٢	عدم وجوب دفع غير العقوبة من المضار
٢٣٧	الاستدلال بقبح الإقدام على ما لا يؤمن مفسدته على الاحتياط
٢٤٠	أدلة المحدثين على الاحتياط
٢٤٠	الأول: الكتاب
٢٤٢	الجواب عن الاستدلال بالكتاب
٢٤٣	الثاني: الأخبار
٢٤٣	أ: الاستدلال بأخبار الوقوف
٢٤٨	ب: الاستدلال بأخبار الاحتياط
٢٥١	الجواب عن أخبار الوقوف

٦٠١	الفهرس
٢٥٢	الجواب عن أخبار الاحتياط
٢٥٤	جواب الشيخ ومناقشة المصنف فيه
٢٥٨	كلام المحقق الاصفهاني في وجوب الاحتياط نفسياً وعدم وجوبه الطريقي
٢٦٥	تقديم أخبار البراءة على أخبار الاحتياط بالأظهرية
٢٦٩	تحقيق النسبة بين أخبار البراءة والاحتياط
٢٧٤	وجود قرائن على كون الأمر بالاحتياط إرشادياً
٢٧٤	أ: لزوم محذور تخصيص الأكثر
٢٧٥	ب: إباء سياق أخبار الوقوف والاحتياط عن التخصيص
٢٧٧	ج: الأمر بالاحتياط في خبر التثليث للإرشاد
٢٧٧	د: تبين حكمة طلب التوقف
٢٧٨	هـ: ظهور الوقوع في الهلكة في الإرشاد
٢٨١	عدم تمامية القرائن التي أقامها الشيخ على الإرشادية
٢٨٦	استكشاف الأمر المولوي بالاحتياط بالبرهان الإثني
٢٩١	الثالث: الاستدلال بالعقل على الاحتياط
٢٩١	التقرير الأول: العلم الإجمالي
٢٩٥	انحلال العلم الإجمالي بالظفر بالأمارات والأصول
٢٩٦	تفصيل الكلام في الانحلال
٣٠٤	الفرق بين الانحلال وجعل البدل
٣١٢	دعوى الانحلال الحكمي بناء على حجية الأمارات على الطريقية
٣١٩	التقرير الثاني: أصالة الحظر
٣٢٠	بيان نزاع الحظر والإباحة
٣٢٤	الجواب عن الاستدلال بأصالة الحظر
٣٢٨	الاستدلال بقاعدة قبح الإقدام على ما لم يعلم مفسدته

٦٠٢	 منتهى الدراية / ج٦
٣٣٢	تنبيهات البراءة
٣٣٢	التنبيه الأول : اشتراط جريان البراءة بعدم أصل موضوعي
٣٣٦	تقدم الأصل الموضوعي على البراءة بالحكومة أو الورود
٣٣٨	جريان أصل عدم التذكية إذا شك فيها، وصور المسألة
٣٤٢	دفع المعارضة بين أصالتي عدم التذكية وعدم الموت بما أفاده الشيخ
٣٤٥	عدم جريان أصالة عدم التذكية مع العلم بأصل القابلية والشك في مقدارها
٣٥١	كلام المصنف في الشبهة الموضوعية
٣٥٣	تفصيل الكلام في أصالة عدم التذكية، وفيه مباحث :
٣٥٣	أ : تقابل الميتة والمذكى
٣٥٦	ب : لحاظ عدم المذكى بنحو عدم المحمولي والنعتي
٣٥٦	ج : الموضوع للأحكام الشرعية هو عدم المذكى لا خصوص الميتة
٣٥٨	مرجعية استصحاب الحرمة والطهارة بناءً على كون التقابل التضاد
٣٦٠	د : محتملات التذكية واستظهار كونها فعل المذكى
٣٦٣	ما أفاده المحقق الاصفهاني من كون التذكية اعتباراً وضعياً شرعياً
٣٦٦	هـ : قابلية كل حيوان للتذكية إلا ما استثنى
	البحث في مقامين، أحدهما في الشبهة الحكمية، والآخر في الشبهة الموضوعية :
٣٧٠	صور الشبهة الحكمية
٣٧٠	المسألة الأولى : الشك في القابلية بمعنى المصلحة
٣٧١	المسألة الثانية : الشك في القابلية بمعنى الخصوصية
٣٧٣	المسألة الثالثة : الشك في حلية الحيوان لفقد الدليل
	جريان استصحاب الحرمة في الشك في حلية الحيوان، مع العلم بأصل القابلية

الفهرس	٦٠٣
والمناقشة في الاستصحاب	٣٧٣
المسألة الرابعة: الشك في الحلية للشك في دخل أمر في التذكية	٣٧٥
صور الشبهة الموضوعية	٣٧٧
المسألة الأولى: الشك في حلية لحم للشك في كونه من مؤكول اللحم أو غيره	٣٧٧
المسألة الثانية: الشك في حلية لحم لاحتمال عدم قبوله للتذكية ذاتاً ...	٣٧٨
المسألة الثالثة: الشك في حلية لحم لاحتمال عروض المانع كالجلل	٣٧٨
المسألة الرابعة: الشك في حلية لحم للشك في وقوع الذبح الجامع للشرائط	٣٧٩
تنبيهات المسألة:	٣٧٩
الأول: إشكالات أصالة عدم التذكية والجواب عنها	٣٧٩
الثاني: عدم جريان أصالة عدم التذكية مع وجود أمانة عليها	٣٨١
الإشارة إلى بعض الفروع:	
أ: المراد بالسوق، سوق المسلمين	٣٨٣
ب: اعتبار اليد والسوق من حيث الطريقية	٣٨٤
ج: المراد بالمسلم كل من يظهر الشهادتين	٣٨٥
د: يد المسلم مستقلة تارةً ومشتركةً أخرى	٣٨٦
هـ: غلبة الكفار في السوق على المسلمين، أو المساواة لهم	٣٨٨
و: اعتبار قول ذي اليد في جميع الموارد مع عدم الاتهام	٣٩١
الثالث: حكم المجلود المجلوبة من بلاد الكفر	٣٩٣
ما أفاده سيدنا الأستاذ من عدم جريان أصالة عدم التذكية في المجلود المجلوبة من بلاد الكفار	٣٩٤
حلية الألبان المجلوبة من بلاد الكفر	٣٩٦

التنبية الثاني: تصحيح الاحتياط في العبادة مع الشك في الأمر	٣٩٧
المناقشة في تعبير المصنف بحسن الاحتياط شرعاً	٣٩٩
تقرير إشكال الاحتياط في العبادة	٤٠٠
الجواب عن الإشكال بوجوه :	
أ: استكشاف الأمر بالاحتياط لِمَا، والتَّظَرُّفِ فيه	٤٠٣
ب: استكشاف الأمر إِتِّاءً، والتَّظَرُّفِ فيه	٤٠٧
ج: ما أفاده الشيخ الأعظم في الجواب عن الإشكال	٤١٢
مناقشة المصنف في كلام الشيخ	٤١٤
د: مختار المصنف في دفع الإشكال	٤١٩
هـ: تصحيح الاحتياط في العبادة بأخبار من بلغ، والنظر فيه	٤٢٣
مفاد اخبار من بلغ	٤٣٠
ما أفاده الشيخ من كون قصد بلوغ الثواب جهة تقييدية ومناقشة المصنف فيه	٤٣٤
توجيه فتوى المشهور باستحباب كثير من الأعمال	٤٤١
محتملات أخبار من بلغ	٤٤٤
كون ظاهر الروايات الإخبار عن ترتب الثواب الموعود على العمل	٤٤٥
استظهار حجية الخبر الضعيف في المستحبات وردّه	٤٤٥
المناقشة في استظهار المصنف استحباب نفس العمل	٤٤٨
تذنيب: بعض الثمرات المترتبة على ما يستفاد من أخبار من بلغ	٤٥٠
تنبيهات أخبار من بلغ	٤٥٣
الأوّل: لحوق فتوى الفقيه بالخبر الضعيف وعدمه	٤٥٣
الثاني: إلحاق الخبر الضعيف على الكراهة بالاستحباب	٤٥٤
الثالث: شمول الاخبار للخبر الموهوم الصدور	٤٥٥
الرابع: في التسامح في نقل الفضائل والمصائب	٤٥٦

الفهرس	٦٠٥
الخامس: الفعل الذي ورد باستحبابه خبر ضعيف وبعدم استحبابه دليل معتبر	٤٥٩
السادس: حمل الرواية الضعيفة الدالة على الوجوب على الاستحباب	٤٦١
التنبيه الثالث: أنحاء تعلق النهي بالطبيعة	٤٦٣
ما أفاده الشيخ من مرجعية البراءة في مطلق الشبهات الموضوعية	٤٦٤
التفصيل في تعلق النهي بالطبيعة بين المعدولة والمحصلة	٤٦٧
صور تعلق النهي بالطبيعة	٤٧٤
التنبيه الرابع: التبعض في الاحتياط المخل بالنظام	٤٧٧
التبعض بحسب الاحتمال أو المحتمل	٤٨٢
فصل في أصالة التخيير	٤٨٥
الوجوه والأقوال في الدوران بين المحذورين، والإشارة إلى أدلتها	٤٨٧
مختار المصنف	٤٩٢
المناقشة في الاستدلال بقاعدة الحل	٤٩٥
الإشكالات التي أوردتها الأعلام على الاستدلال بها والتظرف فيها	٤٩٨
جريان البراءة الشرعية وإشكال المحقق النائي عليه	٥٠٤
جريان الاستصحاب لنفي كل واحد من الاحتمالين	٥٠٦
في كون التخيير مع تعدد الواقعة بدوياً أو استمرارياً	٥٠٨
سلامة كلام الشيخ عن إشكال المصنف عليه في حاشية الرسائل	٥١٠
المنع عن جريان أصالة الحل لوجوب الموافقة الالتزامية ورده	٥١٦
قياس المقام بتعارض الخبرين والجواب عنه	٥١٧
عدم صحة التمسك بقاعدة قبح العقاب بلا بيان في المقام	٥٢٨

٦٠٦ منتهى الدراية / ج٦

اختصاص الوجوه المذكورة بالوجوب والحرمة التوصليين والإشكال عليه ٥٣٢

اختصاص التخيير العقلي بما لم يكن ترجيح في أحدهما ٥٣٨

المناطق في الترجيح شدة الطلب ٥٣٩

عدم صحة ترجيح احتمال الحرمة لأولوية دفع المفسدة من جلب المنفعة ٥٤١

فصل في أصالة الاحتياط ٥٤٤

وفيه مقامان :

المقام الأول : دوران الأمر بين المتباينين ٥٤٨

منجزية العلم الإجمالي بالتكليف الفعلي من جميع الجهات ٥٤٩

دفع التنافي بين صدر أدلة الأصول وذيلها بوجوه ثلاثة ٥٥٧

المناقشة في تقسيم المصنف للحكم الفعلي إلى قسمين ٥٦١

امتناع الترخيص في الحكم الفعلي مطلقاً بما أفاده المحقق الاصفهاني ٥٦٣

لا فرق في امتناع الترخيص بين الشبهة المحصورة وغيرها ٥٦٤

مسلك الاقتضاء والإشكال عليه ٥٦٨

ما أورده المحقق العراقي على جعل البدل ٥٧٢

تقرير المحقق الاصفهاني لجعل البدل بوجهين والإشكال عليهما ٥٧٤

منجزية العلم الإجمالي في الأطراف التدريجية ٥٨٠

توجيه المحقق الاصفهاني لتفصيل الشيخ بين الأمثلة الثلاثة وما فيه ٥٨٦

توجيه المحقق النائيني لكلام الشيخ وما فيه ٥٨٨

الفهرس ٥٩٧